# التحيّز المعرفي في تفسير الفقر
# نقد لمنظور المدرسة السائدة في علم الاقتصاد

**محمد ذياب** *

**الملخص**

يرى أتباع المدرسة الاقتصادية السائدة أنَّ علم الاقتصاد يخضع لمنهج موضوعي عالمي ومحايد، وهم مطمئنُّون إلى خلوّه من أيِّ تحيُّز أو تحكّم قيمي. غير أنَّ المُطَّلِع على فلسفة العلم المعاصرة يدرك أنَّ فكر المدرسة السائدة ما زال متخلِّفاً عن ركب فلسفة المعرفة؛ لتمسُّكِه بمناهج فلسفات الحداثة الوضعية الصُّلبة، التي تؤمن بإمكانية تحقيق الموضوعية في علم الاقتصاد بصورة تقارب تحقُّقها في علوم المادة وعلوم الأحياء، وحتى الرياضيات.

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مظاهر التحيُّز إلى هذا النموذج المعرفي لدى هذه المدرسة في تفسيرها لظاهرة الفقر، وتعتمد الدراسة أسلوب النقد لكشف الغطاء عن عدم علمية هذا النموذج، وإظهار الأيديولوجيا الكامنة خلف تلك التفسيرات التي حالت دون إحراز أيِّ تقدُّم لعلم الاقتصاد تجاه مسألة الفقر.

**الكلمات المفتاحية:** تحيُّز، فلسفة العلم، الفقر، المدرسة السائدة في علم الاقتصاد، نموذج معرفي.

## Epistemological Bias in the Explanation of Poverty
## Critique of the Prevailing Perspective in Economics

**Abstract**

The majority of economists believe that economics is subject to a universal objective and neutral methodology, reassured to be free from any bias or value judgment. The contemporary philosophy of science, however, is aware that this prevailing school ideology is still lagging behind the philosophy of knowledge; as it adheres to the rigid modes of positivistic modernity, which believes Economics might achieve objectivity of economics close to what has been achieved in sciences of matter, biology, and even mathematics.

This study aims to reveal the manifestations of bias in this school of thought when it interprets the phenomenon of poverty. The study relies on the method of criticism to uncover this un-scientific model, and the ideology behind those explanations that prevented any progress of economics on the issue of poverty.

**Key words:** Bias, Epistemology, Poverty, Prevailing school of Economics, Paradigm.

---

* أستاذ الاقتصاد الإسلامي في كلية الاقتصاد، بجامعة محمد بوضياف، المسيلة- الجزائر. البريد الإلكتروني: diameddz@gmail.com

تم تسلم البحث بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٦م، وقُبل للنشر بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٨م.

**مقدمة:**

تُعَدُّ مسألة توزيع الثروة في المجتمع من أعقد المشكلات التي رافقت النظام الرأسمالي منذ نشأته، وما زالت تُمثِّل إشكالية كبيرة للعقل الاقتصادي، وأزمة معرفية حقيقية في علم الاقتصاد، جعلته جديراً بلقب "العلم الكئيب" وَفقاً لتعبير توماس كارليل. فقد فشل علم الثروة في إيجاد تفسير مقنع لمشكلة استمرار الفقر في ظل وجود الثروة، بالرغم من الجهود التي بذلها مُنظِّرو المدرسة السائدة في علم الاقتصاد لإيجاد تبرير علمي موضوعي منطقي لمشكلة التباين الشديد في توزيع الثروة، ولكنَّ تحقيق العلمية والموضوعية والحيادية لم يكن سوى دعوى تُخفي الكثير من التحيزات في نظر كثير من الناقدين.

وهذه الدراسة تُعنى بإبراز التحيز المعرفي في تحليل علم الاقتصاد لقضية الفقر وعلاقته بتوزيع الثروة. وقد درج الاقتصاديون على معالجة مسألة التوزيع والتفاوت والفقر ضمن نظرية القيمة، وهي صندوق ميتافيزيقا علم الاقتصاد الذي فُقِد مفتاحه، ثم أُغلِق الباب أمام أيِّ محاولة للتغيير من داخل النظرية الاقتصادية، وتحوَّلت الفروض الأساسية في علم الاقتصاد إلى عقيدة غير قابلة للمراجعة، تتجدَّد بتغيير الخطاب، ولكن من دون تغيير المحتوى المعرفي. وأصبح من الواضح أيضاً صعوبة الوصول إلى تغيير جذري في علم الاقتصاد بخصوص تفسير التفاوت والفقر ما دام هذا العلم مُصِرّاً على الانحصار في أدواته التقليدية القاصرة عن الإحاطة بظاهرة مركَّبة، مثل: ظاهرة الفقر، وتوزيع الثروة في المجتمع.

ومن هنا، فقد كان لزاماً إضافة أطر ومداخل تفسيرية مساعدة، حتى يخرج علم الاقتصاد من حالة التوحُّد التي أصابته؛ بإصراره على اختزال معالجة الظاهرة ضمن إطار الموضوعية العلمية والقوانين الطبيعية، حتى يستريح ضمير الاقتصادي من المسؤولية الأخلاقية تجاه الاختلال والحيف في تداول الثروة، ما دامت في نظره أمراً طبيعياً وسُنَّةً كونيةً، فلا أحد يمكنه تغيير نواميس الطبيعة ليجعلها تتعاطف مع الفقراء. وعلى هذا، يهدف مدخل هذه الدراسة المعرفي إلى إبراز تحيزات الأيديولوجية الوضعية والنفعية المُتستِّرة بلباس الموضوعية العلمية التي أعاقت علم الاقتصاد، وأضعفت قدرته التفسيرية لموضوع الفقر.

ولا بُدَّ لنا أنْ نذكر هنا المساهمات الرائدة التي كُتِبت باللغة العربية في موضوع التحيز المعرفي في العلوم الاجتماعية عامةً، وعلى رأسها مساهمات المعهد العالمي للفكر الإسلامي في الدراسات التي حرَّرها نخبة من الباحثين، ثم نُشِرت في أعمال مؤتمر "إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد"؛[١] ومنها كتابات عبد الوهاب المسيري التي ركَّزت على تأثير النماذج المعرفية المتحيزة في نتائج العلوم، ولا سيما علوم الإنسان، وأهمها كتاب "العالم من منظور غربي"؛[٢] وكذا مساهمته في المؤتمر المذكور آنفاً بعنوان "فقه التحيز"، وكتابه "التحيز المعرفي في العلوم الفيزيائية والعلوم الاجتماعية" الذي كتبه باللغة الإنجليزية.[٣] أمَّا التحيز في علم الاقتصاد فيظهر للقارئ في كتابات جلال أمين، وفي مقدمتها كتاب "كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية"؛[٤] وكتاب "فلسفة علم الاقتصاد: بحث في تحيزات الاقتصاديين، وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد".[٥]

أمَّا في العالم الغربي فيمكن اعتبار كتابات ما بعد الحداثة –على اختلاف منازعها– احتجاجاً عنيفاً على الحداثة الغربية التي استُمِدَّت من تراث عصر الأنوار، والتي تمسَّكت بالنظرة الآلية للموضوعية العلمية. وتبرز هنا بعض الأعمال التي ركَّزت على التحيز المعرفي في العلوم الاجتماعية خاصةً، وأهمها كتاب "طبيعة التحيز"[٦] لغوردن ألبورت Gordon W. Allport الذي ركَّز فيه على تفسير الجوانب النفسية الاجتماعية التي توجِد التحيز. ويُعَدُّ هذا العمل مرجعاً أساسياً لكل مَن يريد البحث في التحيز المعرفي في علم النفس الاجتماعي وَفقاً لما يقوله مؤلِّفو كتاب "في طبيعة التحيز".[٧]

[١] المسيري، عبد الوهاب. **إشكالية التحيز: رؤية معرفية، ودعوة للاجتهاد**، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٢، ١٩٩٦م.

[٢] المسيري، عبد الوهاب. **العالم من منظور غربي**، القاهرة: دار الهلال، عدد٦٠٢، ٢٠٠١م.

[3] Elmessiri, Abdelwahab M. *Epistemological Bias in the Physical & Social Sciences*. Herndon, Virginia, USA: International Institute of Islamic Thought (IIIT), 2006.

[٤] أمين، جلال. **كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية**، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢م.

[٥] أمين، جلال. **فلسفة علم الاقتصاد: بحث في تحيزات الاقتصاديين، وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد**، القاهرة: دار الشروق، ط٢، ٢٠٠٩م.

[6] Allport, Gordon W. *The Nature of Prejudice*. Cambridge: Perseus Books, 1979.

[7] Dovidio, John F. et al. *On the Nature of Prejudice Fifty Years after Allport*. Gospons, India: Blackwell Publishing Ltd, 2005. P1.

وفي علم الاقتصاد، يُعَدُّ مقال روبرت شيري Robert Cherry "التحيز الأيديولوجي للنظرية التقليدية"[٨] مقالاً رائداً في بحث تحيزات النظرية الاقتصادية، نَقَدَ فيه الاقتصاد النيوكلاسيكي الذي سمَّاه النظرية التقليدية، وذلك بإبراز تحيزات فرضياتها الأساسية ذات الأيديولوجيا البورجوازية التي تُنكِر وجود أيِّ عوامل مؤسسية في توزيع المخزون الرأسمالي، وتُنكِر أيضاً وجود المحرك الاقتصادي لظاهرة الفقر، علماً بأنَّ شيري ركَّز في تحليله على الجانب الطبقي بوصفه عاملاً أساسياً للتحيز.

وإلى جانب هذا المقال، يوجد مقال آخر لجون برومان John Brohman عنوانه "العالمية والمركزية الأوروبية والتحيز الأيديولوجي في دراسات التنمية، من التحديث إلى الليبرالية الجديدة"،[٩] وقد بيَّن فيه تحيزات المركزية الغربية في نظريات التنمية، مُتَّفِقاً مع نقد جلال أمين لهذه النظريات في كتابه "كشف الأقنعة"، وكذا مع نقد سمير أمين لها في معظم كتبه. أمَّا مقال "كتب علم الاقتصاد المدرسية الحديثة للمدارس الثانوية والتحيز المعرفي"[١٠] فيكشف فيه بروس رومانيش Bruce A. Romanish عن خطر توريث عقلية التعصب الأكاديمي بترسيخ التحيزات المذهبية للتيار الأساسي في علم الاقتصاد لتلاميذ المدارس الثانوية.

والإشكال الذي نعالجه هنا هو إظهار التحيز المعرفي للنظرية الاقتصادية في تفسيرها ظاهرة الفقر عن طريق النقد المنطقي الذي يُعَدُّ الأداة الإبستمولوجية التقليدية، إضافةً إلى النقد الثقافي الذي أصبح لصيقاً بالإبستمولوجيا في الخمسين سنة الأخيرة؛ فلم تعد فلسفة المعرفة اليوم منطقية أو مادية صرفة مثلما كانت أيام هيمنة التفكير الوضعي، وإنَّما تخلَّلها الوعي بالتاريخ ودور الإنسان في تشكيل العلم. ومن هنا، فإنَّ نظرة ليونيل روبنز

[8] Cherry, Robert. "The Ideological Bias of Traditional Theory", *Review of Radical Political Economics,* V6 Issue 04 (1975): pp10-19.

[9] Brohman, John. "Universalism, Eurocentrism, and Ideological Bias in Development Studies: From Modernisation to Neoliberalism", *Third World Quarterly*, V16, № 1, (1995), pp121-140.

[10] Romanish, Bruce A. "Modern Secondary Economics Textbooks and Ideological Bias", *Theory & Research in Social Education*, V 11, Issue 01, (1983), pp1-24.

Lionel Robbins إلى علم الاقتصاد بوصفه علماً وضعياً لا معيارياً، ومبحثاً خالياً تماماً من القيمة، أو معرفةً قائمةً على أرضية صُلبة من الحقيقة؛ لم يبقَ لها شيء من أَلَقها وبريقها الأول في أيامنا هذه،[١١] وإنَّ أجوبة الاقتصاديين عن سؤال الفقر لم تعد مقنعة لكثير من الدارسين.

ونظراً إلى آراء كارل بوبر Karl Popper (فيلسوف العلم المناهض للوضعية المنطقية)؛ فقد تزعزعت الثقة المفرطة في موضوعية البحث العلمي في العلوم التجريبية، ناهيك عن العلوم الاجتماعية، فقد تحدَّث عن تحصين الحيل immunizing stratagems فيما يتبناه العلماء من تبريرات لتجنيب نظرياتهم النقد والتفنيد؛ فليس الدحض وحده هو الذي يُميِّز العلم من غير العلم مثلما هو مشهور عن بوبر، وإنَّما تضاف إليه الطرائق المنهجية التي تعتمد ما يُسمَّى الفرضيات المساعدة المغرضة ad-hoc auxiliary assumption، أو الحيل التقليدية conventionalist stratagems.[١٢] وهذه الفرضيات المساعدة أو الحيل المحصنة هي مداخل التحيز الذي لم يُعبِّر عنه بوبر بصورة مباشرة؛ لأنَّه كان حديث عهدٍ بفلسفة العلم الصُّلبة التي تُصِرُّ على وضعية العلم ومنطقيته.

ولكنَّ توماس كون Thomas Kuhn في كتابه "بنية الثورات العلمية" عبَّر عن التحيز في العلم بصورة أوضح، مُبيِّناً أنَّ الانحراف في الحفاظ على النظريات العلمية وإرجاعها مُحصَّنةً تجاه النقد –الذي تقبَّله بوبر مُكرَهاً، وعَدَّه انحرافاً عن التطبيق الجيد للعلم– أصبح هو القضية المركزية في تفسير السلوك العلمي، فتحدَّث عن المجمع الخفي للعلماء invisible college بوصفه تعبيراً عن الاجتماع على المعتقدات الصُّلبة غير العلمية التي تُكبِّل العلماء، وتجعلهم يتمسكون بنظريات لم يعد ممكناً الدفاع عنها، بمعنى أنَّهم يتفقون –بصورة واعية، أو غير واعية– على اختيار الإشكالات التي تتطلَّب حلولاً، وعلى الشكل العام الذي ينبغي للحل أنْ يأخذه. وفوق هذا وذاك، فإنَّ حكم الزملاء فقط هو

[11] Caldas, José Castro. et al. *Facts, Values and Objectivity in Economics.* Oxon, UK: Routledge, 2012, pp 47-62.

[12] Popper, Karl. *The Logic of Scientific Discovery*. London*:* Routledge, 2005, p 14, 62, 64.

الـذي يُعتـبَر في تحديـد الإشـكالات والحلـول.[١٣] ولا عجـب أنْ دعـا (كـون) إلى التغيـير الثوري في النظريـات العلميـة؛ لأنَّ النظـرة التراكميـة في العلـم لا تكشـف عـن التحيـزات المُعوِّقة لتطوره.

ويـزداد الأمـر وضـوحاً مـع إمـري لاكـاتوس Imre Lakatos الـذي رأى في بـرامج البحوث العلمية نواة صُلبة hard core من الفرضيات غير القابلة للتكذيب؛ أي إنَّها ميتافيزيقيـة وعامـة مثـل فـرض الجاذبيـة في فيزيـاء نيـوتن. وقـد تحـدَّث لاكـاتوس عـن الحـزام الواقي لهذه الفرضيات Protective Belt، وهي فروض مساعدة تُحصِّن النواة الصُّلبة من التفنيد؛ إذ تتلقى ضربات الاختبارات التجريبية والتفنيد والتصويب، في حين تنجو النواة الصُّلبة من خطر الدحض، ثم تزداد هذه النواة قوةً وصلابةً.[١٤]

وربَّما مثَّلت أفكار بول فايرأباند P.K.Feyrabend (فيلسوف العلم الثائر ضد تحيز الحضـارة الغربيـة كلهـا، وليس فقـط ضـد العلـم) ذروة الاحتجـاج في فلسـفة العلـم علـى تحيزات العلم والعلماء؛ فقد رافع في كتابه "ضد المنهج" عن استعمال العلم بوصفه سلطة استبداد معرفي، ودعـا إلى توسيع المناهج وتعددها؛ لأنَّ ذلك وحده هو الذي يفتح أفق الإبداع المعرفي، ويحاصر التحيز لمنهج العلم بوصفه سبيلاً وحيداً للمعرفة.[١٥]

## أولاً: في معنى التحيز المعرفي

ينظر الباحثون غالباً إلى التحيز في العلم بوصفه مقابلاً للموضوعية، وميزةً سلبيةً في البحث يجب تجنُّبهـا، ويُستعمَل هـذا اللفـظ أحيانـاً بمعـنى محايـد بـل إيجـابي إذا اعتبرنـا أنَّ الباحث قد تبنَّى زاوية خاصة من النظر إلى موضوع البحث. وحتى في معناه السلبي، فإنَّه

[13] Kuhn, Thomas S. *The Structure of Scientific Revolutions.* Chicago: The University of Chicago Press, third Edition, 1996. P 176.

[14] Lakatos, Imre. *The methodology of scientific research Programs.* New York: Cambridge University Press, 1989. P 4,33,48,69.

[15] Feyrabend, Paul. *Against Method.* London: Verso, 1993, pp1-43.

توجد تفسيرات أضيق للفظ التحيز؛ إذ يقصد به أحياناً الانحراف الممنهج عن الحقيقة، أو التشوُّه في التطبيق البحثي للنظريات. وهكذا، فإنَّ الباحثين الكَمِّيين يتحدثون عن"تحيز القياس" و"تحيز أخذ العينات"، ويقصدون بهما الفشل في القياس، وفي إجراءات أخذ العينة، فيُفضي ذلك إلى نتائج غير صحيحة.[١٦]

وهذا النوع من التحيز يمكننا تسميته التحيز البسيط؛ لأنَّ منشأه خطأ في التطبيق سرعان ما يُكتشَف مع توالي المراجعة، ولكن يوجد تحيز آخر مركَّب أكثر تعقيداً من الأول، ينشأ عن اعتبارات مختلفة لا علاقة لها بالعلم الموضوعي ألبتة، وهو يُمثِّل رواسبَ ذهنيةً وأفكاراً ومشاعرَ مختلفة المشارب. وهذه الأفكار والمشاعر المسبقة أُطلِق عليها أكثر من اسم، لكنَّها أسماء غير متطابقة تماماً، فهي وإنِ اشتركت في جزء مهم من مدلولاتها، تتفاوت بدرجة أو بأخرى في معانيها وإيحاءاتها. ومثلما توصَف بالأفكار المسبقة preconceived ideas، فإنَّها توصَف أحياناً بالتحيز bias، وبالنموذج الإرشادي paradigm في أحايين أخرى. وإذا تضمَّنت هذه الأفكار أو المشاعر المسبقة حكماً أخلاقياً أو جمالياً فقد تُسمَّى أحكاماً قيميةً value judgments. وإذا اجتمع للمرء عدد من الأفكار المسبقة التي تُؤلِّف فيما بينها نسقاً فكرياً وموقفاً متكاملاً من الحياة والمجتمع فقد يُطلَق عليها وصف الأيديولوجية ideology، أو يشار إليها بأنَّها تُمثِّل ما يعتنقه المرء من فلسفة philosophy، أو ميتافيزيقا metaphysics.[١٧]

ويرتبط التحيز المعرفي ارتباطاً وثيقاً بالاستعمال السيئ للعلم، ومن ذلك ادِّعاء أنَّ القضايا غير العلمية هي قضايا فارغة من المعنى؛ فقد رأى الوضعيون –بدءاً بدافيد هيوم، وانتهاءً بفلاسفة الوضعية المنطقية– وجوب حصر المعرفة الإنسانية المعترف بها في المعرفة العلمية، فكان تقسيم الوضعية المنطقية المشهور للعبارات أو الجمل ينحصر في فئتين:

---

[16] Jupp, Victor. *The Sage Dictionary of Social Research Methods.* London: Sage Publications Ltd, 2006. P17.

[١٧] أمين، **فلسفة علم الاقتصاد**، مرجع سابق، ص١٦.

الأولى: العبارات ذات المعنى Meaningful، وهي إمَّا العبارات التحليلية؛ أي قضايا العلوم الصورية (المنطق، والرياضة)، وإمَّا القضايا التركيبية التجريبية (قضايا العلوم الطبيعية الإخبارية).

الثانية: العبارات الخالية من المعنى Meaningless، وهي كل ما يخرج عن النوعين السابقين، ولا سيما قضايا الميتافيزيقا. وبهذا التحديد أصبحت الوضعية المنطقية تطابق بين المعنى والعلم، وحيث لا علم لا معنى![١٨]

والحقيقة أنَّ النجاح الفكري والعملي الباهر للعلم قاد بعض الأشخاص إلى الاعتقاد بعدم وجود حدود حقيقية لكفاءة العلم، أو حدود لما يمكن أنْ يُنجَز باسمه؛ إذ لا يوجد شيء خارج دائرة العلم، ولا توجد أيُّ منطقة في حياة الانسان يتعذَّر تطبيق العلم عليها بنجاح. وعلى هذا، فإنَّ الحساب العلمي لأيِّ شيء وكل شيء يحوي القصة الكاملة للكون وساكنيه. أمَّا إذا كانت توجد حدود للمغامرة العلمية فالفكرة هي أنَّ العلم يمكنه وضع الحدود لما نستطيع نحن البشر أنْ نعرفه عن الحقيقة، وهذه هي خلاصة النظرة "العلموية" التي ترجع جذورها التاريخية إلى عصر التنوير بأيديولوجيته الواثقة في التقدُّم وإمكانية الكمال.[١٩]

ولكن، ما إنْ تراجع الحماس للفلسفة الوضعية حتى غدا ممكناً تمييز العلم من نظرتنا نحن إلى العلم؛ فنظرتنا إليه هي موقف فلسفي لا علاقة له بالموضوعية العلمية، وهذا الموقف لا يُشكِّل جزءاً من موضوعات العلم، وإنَّما هو تحيز ذاتي لا يمكن إثبات صحته أو خطئه موضوعياً. ولو أخذنا بتعريف كارل بوبر للقضية العلمية (قضية يمكن إثبات صحتها أو خطئها؛ ما يعني أنَّها قابلة للتفنيد واقعياً) لانكشف الغطاء عن كل المواقف الفلسفية التي تنتحل هوية العلم.[٢٠]

---

[١٨] الخولي، يمنى طريف. **فلسفة العلم في القرن العشرين**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد٢٦٤، ديسمبر ٢٠٠٠م، ص٢٩٦.

[19] Meusburger, Peter.et al. *Clashes of Knowledge Orthodoxies and Heterodoxies in Science and Religion.* Netherlands: Springer, 2008. P 111.

[20] Popper, Karl. *Conjectures and Refutations the Growth of Scientific Knowledge.* New York: Routledge, 2002.pp251-257.

وانكشاف التحيز في العلم يبدأ بعد زوال عقدة النقص التي ورثناها من عصر التنوير، وهي التي جعلت العلم ديانة، فصار كل تفسير خارج ديانة العلم لغواً وهرطقةً، أو كفراً معرفياً. وانكشاف التحيز هذا يبدأ أيضاً بعد الإقرار بأنَّ العلم هو أحد طرق المعرفة، لا الطريق الوحيد إليها، وأنَّ لقدرته (العلم) التفسيرية حدوداً تنتهي عند حدود أدواته المنهجية، التي هي –بطبيعتها– مادية خالصة لا تتجاوز حدود الحواس. أمَّا النموذج التفسيري الواضح للعلم فهو النموذج الميكانيكي؛ وذلك أنَّ الميكانيكا –إذا استخدمنا عبارة لويس مانفورد– أصبحت هي الدين الجديد الذي أعطى العالم المُخلِّص الجديد New Messiah وهو الآلة. وأصبحت هذه النظرة هي المهيمنة على طريقة التفكير الغربية بدءاً بديكارت، فلم يعد بمقدور الكثير من المفكرين التفكير في العالم، أو في أيِّ جزء من أجزائه من دون مقارنته فوراً بآلة ما.[٢١]

وليست الفلسفة الوضعية فقط هي التي ألَّهت العلم بمفهومه الميكانيكي، وجعلته "وثناً" يُعْبَد، وإنَّما الفلسفات التي عَدَّت نفسها ثورية فعلت ذلك؛ فالماركسية تُصِرُّ على اعتبار نفسها علمية، والفينومينولوجيا تَدَّعي الأمر نفسه.[٢٢] والجدير بالذكر أنَّ هذه الفلسفة العلمية صبغت ما سُمِّي بالعلوم الاجتماعية في فترة مبكرة، فأوغست كونت حاول أنْ يُؤسِّس لفيزياء اجتماعية تَحوَّل اسمها فيما بعدُ إلى علم الاجتماع. وعلم الاقتصاد وُلِد تحت مُسمَّى الاقتصاد السياسي، وكان اسمه هذا أقرب إلى حقيقته؛ إذ كان يُعبِّر عن أفكار واضعيه ورؤاهم التي ولَّدوها من روح عصرهم، ولكن منذ أنْ عنون ألفرد مارشال Alfred Marshal كتابه "مبادئ علم الاقتصاد" Principles of Economics، بدأت تسمية Economics تحل محل الاقتصاد السياسي حتى أزاحتها تماماً من الاستعمال.[٢٣] ويرى روبرتسون D.H.Robertson أنَّ النهاية ics في الاصطلاح الجديد

---

[21] Freudenthal, Gideon.et al. *The Social and Economic Roots of the Scientific Revolution.* Heidelberg: Springer Science & Business Media, 2009, p219.

[٢٢] قنصوة، صلاح. **فلسفة العلم**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة الكتاب، ٢٠٠٢م، ص٣٤.

[23] Milonakis, Dimitris.et al. *From Political Economy to Economics Method, the social and the historical in the evolution of economic theory.* London and New York: Routledge, 2009, p125.

Economics تشير إلى أنَّ هذا المجال المعرفي ينبغي أنْ يكون علماً مثل الفيزياء Physics.[٢٤]

وما يهمنا الآن هو إدراك أنَّ وضْع غطاء العلمية على قضايا وعبارات غير علمية لن يرفعها إلى درجة العلم، وأنَّ بقاءها في مجال الأفكار والمعتقدات والأيديولوجيات لن ينقص من قيمتها شيئاً، إلا إذا اعتبرنا الإنسان آلة لا يمكن توصيفها إلا بالعلم. وقد ذهب كثير من المفكرين إلى أنَّ الحداثة الغربية بفلسفاتها المادية قد حوَّلت الإنسان حقاً إلى آلة حين اختزلت أبعاده كلها في بُعْد واحد هو البُعْد المادي؛ لتسهل دراسته بالمناهج الآلية التي هي مناهج العلم.[٢٥]

ومن هنا، فقد همَّشت العلومُ الاجتماعية، وعلى رأسها علم الاقتصاد، الأبعاد غير المادية في الإنسان ليصبح جاهزاً لدخول مختبر العلم. ولم تكتفِ بذلك، وإنَّما حوَّرت كثيراً من الحقائق غير المادية لتصبح لها واجهة مادية، ثم يصار إلى دراستها علمياً. فالخير والشر اختُزِلا في اللذَّة والألم مثلما فعل جيرمي بنتام Jeremy Bentham، حين عَدَّ كل ما يجلب اللذَّة خيراً، وكل ما يجلب الألم شرّاً. واللذَّة والألم يمكن قياسهما، وكل ما يمكن قياسه فهو موضوع للعلم، ولا يخفى أنَّ هذا الاختزال والتحوير لا يعدو أنْ يكون مغالطة منطقية، تُخفي وراءها تحيزاً كبيراً تجاه تعزيز فكرة التحوُّل من الأخلاق المُطلَقة المجاوزةِ المادةَ إلى القيم المادية. ولا علاقة لهذا التفسير بالعلم ألبتة، وإنَّما هو ميتافيزيقا التفسير المادي النفعي فحسب.[٢٦]

---

[24] Robertson, Dennis H. *Lectures on Economic Principles.*UK: Staples Printers Limited, V 01, 1957, p16.

[25] Marcuse, Herbert. *One-Dimensional Man Studies in the ideology of advanced industrial society.* London and New York: Routledge, 2002, pp 147-174.

[26] Bentham, Jeremy & Mill, John Stuart. *Utilitarianism and Other Essays.* London: Penguin Books Limited, 2004.

## ثانياً: منهج التعامل مع التحيّز

لا شكَّ في أنَّ البحث عن منهج بديل لمناهج عصر الحداثة قد غدا أمراً لازماً لحسم إشكالية التحيز للأفكار غير العلمية وإخراجها من عباءة العلم، علماً بأنَّ علم الاقتصاد هو أكثر العلوم الاجتماعية تضرُّراً بالنزعة العلموية، ولكنَّ السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو: ما طبيعة هذا المنهج؟

اقترح بعض نقاد الحداثة الغربية نقداً ثقافياً لكشف هذا التحيز، مثلما فعلت مدرسة فرانكفورت والكثير من كُتَّاب اليسار وما بعد الحداثة، لكنَّ مشكلة هذا النقد أنَّ جزءاً منه كان متشائماً تجاه العلم، فسقط في العدمية، وثار ضد العلم، ثم دعا إلى تفكيك المركزيات النظرية التي هي أساس المعرفة العلمية، فكأنَّه تحيز ضد العلموية بدرجة مساوية لها، ولكن باتجاه معاكس. وما سنعتمده الآن هو منهج معرفي نقدي، لكنَّه متفائل وبنَّاء، وليس عدمياً؛ فهو منهج غير معادٍ للعلم، وغير محابٍ له، منهج يلتزم بالاحتكام إلى الموضوعية، لكنَّها ليست موضوعية دافيد هيوم الاختزالية التي تُنكِر السببية بوصفها مقدمة للغائية، وتكتفي من العلم بجانبه الوصفي،[٢٧] ولا الموضوعية المتلقية الفوتوغرافية – بحسب تعبير عبد الوهاب المسيري– التي تجمد الواقع وتختزله،[٢٨] وإنَّما هي موضوعية تعتمد على دور كبير للعقل الإنساني في الاجتهاد، وتفسير الواقع، والتعامل معه بطريقة ليست كلها مادية أو أداتية. فالإنسان ظاهرة مركَّبة، لا بسيطة، ولا يمكن اختزال فعله في الجوانب الآلية المادية ليُدرس في مناهج الفيزياء، أو يُجمَّد الواقع بنموذج رياضي.

والحقيقة أنَّ المنهج النقدي يختلف عن مناهج العلم المعروفة في النظر إلى طبيعة العقلانية، فما هي؟ ويختلف عنها أيضاً في طبيعة الموضوعية، فكيف تكون؟ لقد أشار طه جابر العلواني إلى ملامح هذا المنهج وسمَّاه فقه النقد، في حين سمَّاه عبد الوهاب المسيري فقه التحيز.[٢٩] وقد سوّغ الكاتبان سبب استعمال كلمة "فقه" بدل كلمة "علم"

---

[27] Caldas, José Castro. et al. *Facts, Values and Objectivity in Economics*. Oxon, UK: Routledge, 2012, p 6-7.

[٢٨] المسيري، عبد الوهاب. "الموضوعية والتلقين"، **مجلة الهلال**، يناير ٢٠٠٤م، ص٢٤–٢٨.

[٢٩] المسيري، **إشكالية التحيز: رؤية معرفية، ودعوة للاجتهاد**، مرجع سابق، المقدمة، ص: ف.

بأنَّه الأنسب؛ فالفقه يوحي بالذاتية، ويفتح الباب للخلاف، ويطرح الأفكار والآراء بوصفها اجتهادات، لا حقائق علمية موضوعية.

وعلم الاقتصاد –منذ نشأته– يدور في إطار علماني، ينتهج محاكاة الواقع واختزاله في نماذج الآلية الميكانيكية الفيزيائية، أو الصورية الرياضية، أو كليهما معاً. غير أنَّ المنهج الذي سنعتمده –خلافاً للمركزية العلموية الغربية– لا يختزل المعرفة الاقتصادية في الجانب العلمي الذي يرجع كل شيء في الإنسان ويُفسِّره بمرجعية وتفسير ماديين، بل إنَّه يَعُدُّ الإنسان كائناً مركَّباً من عنصرين؛ عنصر مادي بيولوجي، وآخر متجاوز للطبيعة هو العقل. فالعقل الإنساني لا يخضع لقوانين الطبيعة، وإنَّما يتجاوزها بخياله وإبداعه وتركيبته. وهذه المرجعية المتجاوزة تفترض أنَّ العقل ليس مجرد صفحة بيضاء تُطبَع عليها المعطيات المادية كأنَّه سطح من الشمع، وإنَّما هو كيان مفطور فيه مقولات قبلية؛ أي مقولات توجد قبل التجربة الحسية، ولا تكفي التجربة الحسية وحدها لتفسيرها. وهذه المقولات الفطرية القبلية تجعل العقل قادراً على إعادة صياغة الواقع وترتيبه، ولا تلقيه بشكل حتمي طبيعي مثلما تُصوِّره النظرية الاقتصادية.[٣٠]

إذا قبلنا هذا، فإنَّ الموضوعية المتلقية أو النظرة المتلقية في النظريات العلمية، وَفقاً لتعبير فلاسفة العلم،[٣١] ستُستبدَل بها النظرة الاجتهادية للعقل الذي يجمع في التفسير بين الغاية والسبب. فالتفسير الغائي الذي تُهمِّشه النظرة العلموية المتلقية يُقابِل غالباً التفسير الآلي الميكانيكي، وإنَّ تقديم تفسير غائي لحدث يعني تحديد غرض له، في حين أنَّ تقديم تفسير آلي للحدث يعني تقديم سبب له. وبحسب ولتر ستيس Walter T.Stace، إذا عدنا إلى التفرقة بين التفسير الغائي والتفسير الآلي فإنَّه يتعيَّن علينا تأمُّل الحالة الآتية:

لنفرض أنَّنا شهدنا رجلاً يتسلَّق جبلاً، قد نسأل عندئذٍ: لماذا يتسلَّقه؟ نحن في هذه الحالة نسأل عن تفسير لهذا الحدث، وتوجد إجابتان مختلفتان عن هذا السؤال تبدو كل

[٣٠] حربي، سوزان. **حوارات الدكتور عبد الوهاب المسيري: الثقافة والمنهج**، دمشق: دار الفكر، ط٣، ٢٠١٢م، ص٢٤٦.

[31] McGrew, Timothy.et al. *Philosophy of Science: An Historical Anthology*.UK**:** Blackwell Publishing Ltd, 2009, P315.

منهما معقولة؛ فقد يقول قائل: إنَّه يتسلَّق الجبل لأنَّه يريد أنْ يشاهد المنظر من فوق قمّته. وهذا تفسير غائي لحادث التسلُّق. وقد يجيب عالِم النفس عن السؤال بسلسلة من الأسباب والنتائج، بحركة رجلي هذا الإنسان؛ فالطعام الذي تناوله تَسبَّب في إحداث طاقة اختُزِنت في أجزاء معينة من جهازه العصبي، ثم تَسبَّب مثير خارجي في إطلاق هذه الطاقة، ثم إحداث تيارات عصبية تَسبَّبت في إحداث تقلُّصات وارتخاء لعضلاته، لتدفع في النهاية الجسد إلى أعلى الجبل. ويُسمَّى هذا "التفسير الآلي" أو "الميكانيكي" لحركات هذا الرجل.[٣٢]

لقد خلَّفت النظرة المتلقية في النظريات العلمية إيماناً راسخاً بأنَّ التفسير الغائي والتفسير الآلي متعارضان، فإذا قبلنا بأحدهما وجب علينا ترك الآخر. ومن هنا تولَّدت معاداة الميتافيزيقا عند الوضعيين، وتهميش المعرفة الدينية في منظومة الحداثة الغربية عامةً بوصفها معرفة غائية غير علمية. وهكذا فشلت العلوم في تحقيق غايات الإنسان التي لم يَطلها العلم، مثل: العدل، والسِّلْم، والسعادة، وسكينة النفس، والاطمئنان، والرحمة، وكل ما كان يجيب عنه الدين من قبلُ، ويُلزِم به معتنقيه. وعلى هذا، فإنَّ غياب الجوانب القيمية في العلم هو الذي أحدث ثغرة كبيرة في نظرية التوزيع في علم الاقتصاد، وفي تفسير الفقر وعلاجه، وفتح الباب على مصراعيه أمام التحيزات التي لا تعدو أنْ تكون وجهات نظر أفرزها واقع معين، أو تخدم مصلحة طبقة معينة في زمن ما، لتفرض نفسها بوصفها معرفة علمية موضوعية.[٣٣]

---

[٣٢] استيس، ولتر. **الدين والعقل الحديث**، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨م، ص٣٣.

[33] Martini, Carlo.et al. *Experts and Consensus in Social Science.* Switzerland: Springer International Publishing, 2014, pp 134-138.

## ثالثاً: التفسير الاقتصادي للفقر بوصفه نموذجاً لكشف تحيزات المدرسة السائدة في علم الاقتصاد

### ١. التحيز في تفسير الفقر في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي:

إذا تتبعنا جُلَّ الكتب في النظرية الاقتصادية السائدة، وتصفَّحنا محتوياتها، فلن نجد حديثاً مباشراً عن الفقر ومشكلاته؛ لأنَّها تُحوِّله آلياً إلى قضية تتعلق بتوزيع الدخل Income Distribution. ويُفسِّر علم الاقتصاد كيفية التوزيع بفرضيةٍ مفادها أنَّ سوقاً تنافسية سوف تُسعِّر عوامل الإنتاج وَفق إنتاجيتها الحدية أو المتزايدة. وهذا التفسير يأتي أحياناً مشفوعاً بعبارة: "إنَّ الناس يجب أنْ يُكافَأوا بحسب مساهماتهم في الإنتاج". و"يجب" عند الاقتصاديين هي كلمة غير مرغوب فيها؛ لما تحمله من إقحام غائي غير علمي لأحكام قيمية.[٣٤] لهذا السبب تبنَّى الاقتصاد الكلاسيكي فكرة القوانين الطبيعية Natural Laws التي تبرز بوصفها نتيجةً للتنافس بين العرض والطلب، ثم تصبح هي الحل لقضية توزيع الثروة.

وكان آدم سميث (أبو الاقتصاديين الكلاسيكيين) قد عاش في القرن الثامن عشر، وهو القرن الذي شهد انتصار المذهب المادي العلموي في تفسير الإنسان، تماماً مثلما شهد القرن السابع عشر انتصار نفس المذهب في تفسير الطبيعة، ولكنَّ رسْم الحدود بين النظرة المادية إلى الكون والحياة والإنسان التي اشتدَّ عودها يوماً بعد يوم، والنظرة الدينية التي هي في أفول واضمحلال لم يكن واضحاً في بداية حياة آدم سميث، فلا عجب إذن أنْ نجد في كتاباته آثاراً تُمثِّل النظرة التقليدية المسيحية للكون والحياة والإنسان، مثل كتابه "نظرية المشاعر الأخلاقية"، وآثاراً أخرى مشبعة بروح عصر التنوير العلماني المادي، مثل كتابه "ثروة الأمم". غير أنَّ المدرسة الاقتصادية السائدة لم تحفل من تراث آدم سميث إلا بكتاب "ثروة الأمم"؛ لأنَّه كتاب منسجم مع عصره الذي أُلِّف فيه، وهو عصر الأنوار المادي العقلاني، ومنسجم أيضاً مع النظرية الاقتصادية العلمانية التي سادت منذ ثلاثة

[34] Dobb, Maurice. *Theories of Value and Distribution since Adam Smith*. New York: Cambridge University Press, 1973.p3.

قرون، واستمدَّت روحها الليبرالية من آراء آدم سميث[٣٥] الذي رأى أنَّ ترك الحرية الطبيعية Natural Liberty سيزيل الأسعار الصناعية Artificial Prices التي تفرضها النقابات وقوانين التمهن على السوق؛ ما يكفل توزيعاً عادلاً للدخل والثروة. وفي هذا الصدد، اشتُهِرت عبارة آدم سميث "ترك الأشياء لسياقها الطبيعي" The natural course of things التي تحوَّلت إلى خلفية ميتافيزيقية منمقة لنظرية التوازن Equilibrium التي تُبعِد أيَّ أثر مؤسسي لعملية توزيع الدخل، بل تفرض عليها حتمية حيادية موضوعية غير قابلة للتغيير.[٣٦]

ويُكرِّر سميث فكرة "الطبيعية" في وصف أفكاره في القيمة، بما في ذلك استعارة "اليد الخفية" على نحوٍ يوحي بأنَّه يريد أنْ يضفي عليها طابعاً موضوعياً مغلقاً، أو طابعاً علمياً وَفق تعبير الاقتصاديين المعاصرين. فقد أصبحت فكرة النتائج غير المقصودة للأفعال المقصودة فكرة مركزية في منظومة الحداثة الغربية، بما في ذلك الفكر المثالي الألماني الذي يُفترَض فيه أنَّه بعيد عن التجريبية الإنجليزية؛ فما مقولة هيجل الشهيرة: "بعيداً عن أفعال الرجال يأتي شيء ما مختلف عما أرادوه أو قصدوه بوعيهم" Out of the actions of men comes something different from what they have consciously willed and intended[٣٧] إلا تناص مقارب لفكرة القانون الطبيعي عند سميث ومعاصريه من الفيزيوقراطيين، أو تعبير عن الآلية التي هي جوهر الفلسفة العلموية.

وهكذا أضفى وصف "الطبيعي" حتميةً وسكوناً على التاريخ، وألغى الوعي؛ بأن جعل الفكر مرادفاً للطبيعة، وهذا في الواقع محضُ تحيزٍ أملاه عصر التنوير الذي عايشه آدم سميث والرواد الأوائل لعلم الاقتصاد، ودفعت إليه التطورات التي كانت تسير كلها في مصلحة الطبقة البرجوازية الصاعدة، التي رأت في فكر الاقتصاديين الكلاسيكيين تبريراً

---

[٣٥] انظر الفصل الأول من كتاب:

- Roberts, Russ. *How Adam smith can change your life.*New York: Penguin Group, 2014.

[36] Smith, Adam. *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations.* New York: Cosimo, Inc, 2007, p 105,193,202,203,353.

[37] Dobb, Maurice , Op.cit , p 37.

نظرياً يُناهِض أيَّ محاولة يبذلها المجتمع أو الحكومة لتصحيح الأوضاع والتناقضات الاجتماعية التي أفرزها التحوُّل الرأسمالي الصناعي آنذاك؛ من: بطالة، وفقر، وعمالة أطفال، واستغلال للنساء، وتزايد لمعدلات الجريمة. وبررت هذه الأوضاع بأنَّها ثمن لا بُدَّ من دفعه، وأنَّها ذات طابع عابر، وكان لسان حال الاقتصاديين وقتئذٍ يقول: "دعوا السوق وشأنها، فهي تعمل من تلقاء نفسها على إيجاد التنافس بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وهي كفيلة بتصحيح أيِّ وضع خطأ، وإنَّ أيَّ تدخُّل حكومي أو نقابي إنَّما يعرقل سريان "قواعد لعبة الطبيعة"، ويحدث الاضطراب في ساحتها"، وهكذا رفعوا مصلحة رأس المال إلى مستوى مصلحة الجماعة.[٣٨]

لقد آمن الكلاسيك إيماناً مُطلَقاً بقدرة السوق على إيجاد التوظُّف الكامل عن طريق جهاز السوق القائم على المنافسة الكاملة، والقادر على تنظيم نفسه وحده بطريقة طبيعية آلية، فلا يحدث فقر، وإذا حدث فيكون استثناءً مؤقتاً سرعان ما تستوعبه عجلة السوق؛ فالسوق هي الميزان العادل الذي يُوزِّع الموارد ويُخصِّصها، ويزيل الفقر. والحقيقة أنَّ فكرة القانون الطبيعي كانت حيلة معرفية متحيزة اخترعها الاقتصاديون الكلاسيكيون لخدمة مصالح الرأسمالية الصاعدة المُناهِضة لمؤسسات الإقطاع، ولم تكن بأيِّ حال من الأحوال معرفة موضوعية. وكل ما في الأمر أنَّهم استبدلوا ديناً بدين؛ إذ أزاحوا رهبة المسيحية وسلطتها الروحية في عصر الاقطاع التي جعلت الناس يقبلون بالأمر الواقع ويستسلمون له، وأحلّوا رهبة القوانين الطبيعية الخالدة الحتمية التي جاء بها عصر التنوير، والتي تُعَدُّ قوانين قادرة على التحكم في المادة على ظهر الأرض، كما تتحكم في الشمس والقمر والنجوم والجبال، وتتحكم أيضاً -بالقوة نفسها- في السوق. وهذه القوانين -بحسب زعم الاقتصاديين- صارمة مُطلَقة تماماً مثل الدِّين الذي هو صارم مُطلَق، فلا يستطيع الفرد أو الدولة أو النقابات تغيير هذه القوانين أو تبديلها، والكاهن الوحيد الذي يستطيع إرضاء الطبيعة والوفاء بطقوسها هو رأس المال، ومَن يملك رأس المال.[٣٩]

---

[٣٨] زكي، رمزي. **الاقتصاد السياسي للبطالة**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد٢٢٦، أكتوبر ١٩٩٧م، ص١٧١.

[39] Bhaskar, Roy. *The Possibility of Naturalism A Philosophical Critique of the Contemporary Human Sciences.* London: Routledge, 1998, pp 1-24.

## ٢. التحيّز في تفسير ظاهرة الفقر في الاقتصاد النيوكلاسيكي:

بالرغم من التحيزات التي ظهرت عند الكلاسيك بخصوص إسناد التوزيع إلى قوانين السوق الطبيعية، فإنَّهم –مقارنةً بمَن يأتي بعدهم ممن سُمُّوا بالكلاسيك الجدد، أو النيوكلاسيك– يُمثِّلون أكثر المدارس قرباً من الواقع الاجتماعي؛ إذ تحدَّثوا عن العلاقات الاقتصادية التي تنشأ بين الطبقات الاجتماعية من العمال والرأسماليين وأصحاب الأرض، وكانت أبحاثهم تتعلق بمشكلات الأجل الطويل، ومشكلة السكان، وفرص التوظُّف في ظل المنافسة، وكانوا يتحدثون عن القيمة ويرجعونها إلى العمل بصراحة ووضوح. غير أنَّ هذا الوضوح أصبح مزعجاً للطبقة البرجوازية بعد ما كشف الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بمنهجه العقلاني عن تحيزاته لكُتَّاب لا يشاركون الطبقة الرأسمالية مصالحها وتحيزاتها، مثل: كارل ماركس Karl Marx، وتوماس هودجسكين Thomas Hodgskin، والكثير من الاشتراكيين الطوباويين الذين رأوا أنَّ رأس المال هو صورة اجتماعية من علاقات الملكية، وأنَّه ليس عملاً مخزوناً اشتراه الرأسمالي، فيقابل بذلك جهد العمال، ثم يحق لصاحبه الربح كاملاً والنصيب الأكبر من الناتج بصورة طبيعية، بل إنَّ الأمر كله خاضع للتفاوض، ومن حق العمال أنْ يتحدوا في نقابات تساوم على هامش الربح مع الرأسماليين، في إطار التدافع الاجتماعي، لا في إطار القوانين الطبيعية الصارمة الحتمية المزعومة.[٤٠]

وقد تبيَّن أنَّ الواقع المرير الذي تعيشه جماهير العمال ليس من فعل القوانين الطبيعية، وإنَّما هو من فعل النظام الاجتماعي الجائر الذي فرضته الرأسمالية، وأنَّه يمكن إنشاء مجتمع جديد نتيجة الوعي بتناقضات الرأسمالية، وتحيزات مفكريها، وعلى رأسهم الاقتصاديون الذين دأبوا على تبرير الواقع بأدلة خلعوا عليها صفة الطبيعية والموضوعية، وأثبت التاريخ أنَّها أيديولوجيا علموية تهدف إلى صنع القبول بالأمر الواقع، مُستلهِمةً اللاهوت الجديد الذي جاء به عصر التنوير، وهو لاهوت العلم بعد ما خَفَتَ لاهوت الدين، ولم يعد بمقدوره صناعة القبول.

[40] T.C. *Facts and Fallacies in Economics*. London**:** Max Goschen, 1912, pp7-27.

وبيَّنت أعمال نقد الاقتصاد السياسي أنَّ مشكلات الفقر والبطالة والتباين الشديد في توزيع الثروة مردّها إلى طبيعة النظام الرأسمالي الذي هو نظام اجتماعي، وليس نظاماً طبيعياً مثلما يسوقه الاقتصاديون. فالأنظمة الاجتماعية قابلة للتبديل والتطور، وحتى الاختفاء، إذا زالت القوى الاجتماعية التي تدعمها وتساندها وتستفيد منها.[٤١] إنَّ هذا الانكشاف الشديد لتحيزات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي أفقد الطبقة الرأسمالية ومفكريها رشدهم، فاختاروا منهج الهروب إلى الأمام؛ بأنْ تخلوا تماماً عن التعرُّض لقضايا التوزيع والعلاقات الاجتماعية في التحليل الاقتصادي، بل غيَّروا اسم هذا المجال البحثي؛ فأصبح الاقتصاد السياسي يُعرَف بعلم الاقتصاد Economics، وتُرِكت جثة الاقتصاد السياسي لماركس ومَن شابهه ليرووا غليلهم منها، واتَّخذ التحليل الاقتصادي الرأسمالي هوية جديدة هي التحليل النيوكلاسيكي، أو الكلاسيكي الجديد.[٤٢]

وينصب جهد التحليل النيوكلاسيكي على دحض نظرية العمل في القيمة وقوانين التوزيع في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي. أمَّا نظرية العمل في القيمة فقد استُبدِلت نظرية المنفعة بها، ولم يعد العمل هو الذي يضفي القيمة على الإنتاج، بل المنفعة التي تتولَّد عنه، وهي منفعة مرتبطة بندرة الموارد ووفرتها؛ سواء كانت هذه الموارد مادية، أو بشرية.[٤٣] وقد حاول الكلاسيك الجدد إيجاد خيط -ولو رفيع- يربط تحليلهم بالتراث الكلاسيكي (الذي أبقى منه بقايا ما زالت في مصلحة الأيديولوجيا الرأسمالية، مثل: الحرية الاقتصادية، والمنافسة والتوظُّف الكاملين، وقانون ساي Jean-Baptiste Say في التوازن التلقائي للأسواق)، فوجدوا ضالتهم في تقسيم ساي لعناصر الإنتاج إلى: أرض، وعمل، ورأس مال، وتنظيم. ورأى ساي أنَّ أطراف عناصر الإنتاج يحق لها الحصول على عوائد ودخل لقاء مشاركتها في العملية الإنتاجية، ثم الحصول على عوائد تُقابِل هذه

---

41 Hyslop-Margison, et al. *Scientism and Education Empirical Research as Neo-Liberal Ideology*. Springer, 2007, pp 23-24.

42 Lydall, Harold. *A Critique of Orthodox Economics an Alternative Model*. New York: Palgrave Macmillan, 1998, pp 13-31.

43 Turner, Rachel S. *Neo-Liberal Ideology History, Concepts and Policies*. Edinburgh: Edinburgh University Press Ltd, 2008, p120.

المشاركة؛ فالعمال يحصلون على الأجور، وأصحاب رأس المال يحصلون على الفائدة، وملاك الأراضي يحصلون على الريع والمنظمون يحوزون الأرباح.[٤٤]

فبهذه الطريقة الآلية حُسِم الأمر بتصفية العلاقات الاجتماعية والإنسانية من عملية التحليل الاقتصادي. وبدلاً من القيمة، أصبح التبادل هو جوهر علم الاقتصاد. وبظهور مدرسة التحليل الحدّي The Marginal School التي شَيَّد بنيانها كارل منجر Carl Menger، وستانلي جيفونز Stanley Jevons، وليون فالراس Léon Walras –هي الرافد الرئيس للتيار النيوكلاسيكي– أصبحت المنفعة واللذَّة هما معيار الحق والباطل في قضية توزيع الدخل، وتحقيق الرضا، وقبول الواقع، وتم تجاهل كل التناقضات، وعلى رأسها تحوُّل الرأسمالية من المنافسة إلى الاحتكار؛ ما أدى إلى تركُّز معظم رأس المال في أيدٍ قليلة، فزادت هُوَّة الفقر والتباين بصورة كبيرة بين الناس، بحيث أصبحت ميتافيزيقا علم الاقتصاد كلها مكشوفة أمام الإنسان العادي بأنَّها تضليل وتحيز يهدفان إلى إيجاد تبرير فلسفي باسم العلم لحالة التباين التي لم تعد تجد تبريراً لها في العالم الواقعي، فلجأت إلى عالم الافتراض والمعادلات الرياضية والحسابات.[٤٥]

وقد تبنَّت المدرسة الحدّية فلسفةً للتحليل تنأى بعلم الاقتصاد عن المساءلة الأخلاقية، وعن المحاكمة الاجتماعية؛ إذ اعتُمِد التحليل النفسي لسلوك المنتج والمستهلك استناداً إلى الفلسفة النفعية التي سادت في القرن التاسع عشر، وزادها زخماً جيرمي بنتام Jeremy Bentham الذي تخلَّص من مقولة "الخير والشر" المليئة بالقيم وتأنيب الضمير؛ بأنِ استبدل بها مقولة اللذَّة والألم؛ فهذان الأخيران حسيان، قابلان للقياس، مناسبان للمنهج العلمي.[٤٦]

---

[44] Milonakis, Dimitris, Op.cit, pp 91-118. And Chavagneux, Christian.et al. *Alternatives Economiques.* France-Dijon: Scop-SA Alternatives Economiques, HS, № 73, 2007, pp1-5.

[45] Shaikh, Anwar. "Neo-Ricardian Economics, a Wealth of Algebra, a Poverty of Theory", *Review of Radical Political Economics,* 14:2, (1982), pp67-82.

[46] Baran, Paul A.et al. *Monopoly Capital an Assay on the American Economic and Social Order.* New York and London: Modern Reader Paperbacks. 1966, p6.

ووَفقاً للمنهج الجديد لعلم الاقتصاد النيوكلاسيكي، فإنَّ ما يهم الإنسان الرشيد هو الحصول على أعظم قدْر مما نرغب فيه بأقل جهد، وتجنُّب أكبر قدْر مما لا نرغب فيه بأقل جهد أيضاً. فبهذه الطريقة تتحوَّل مهمة علم الاقتصاد عند الحديين إلى البحث عن قواعد السلوك الرشيد الذي يُمثِّله النموذج الافتراضي المُسمَّى الإنسان الاقتصادي الرشيد Homo-Economicus؛ إذ نُحِت له مفهوم تجريدي ليكون إنساناً أصمَّ أبكمَ أعمى من دون عاطفة، فهو لا يتألم من منظر التباين والفقر، ولا تؤذيه التناقضات الاجتماعية الظالمة، وقد اختفى الخير والشر عنده ليحل محلهما اللذَّة والألم، وأصبحت الغرائز هي ما يُحرِّك هذا الإنسان لا غير. وبخفة اليد هذه أُبعِد الإنسان عن أخيه الإنسان، وعكف الاقتصاديون على مهمة جديدة لعلم الاقتصاد، هي علاقة الإنسان بالأشياء في عزلة كاملة عن العلاقات الاجتماعية.[٤٧] وبخفة اليد أيضاً زحفت الرياضيات إلى علم على أيدي اقتصاديي المدرسة الحدية، على نحوٍ متكلف جعل كينز يصفه بالسحر الأسود أو الخيمياء، في معرض تعليقه على أعمال الاقتصادي جون تنبرجن Jan Tinbergen.[٤٨]

وكان هدف ذلك كله هو وأد علم الاقتصاد الكلاسيكي تحديداً؛ لما فيه من آثار وبقايا للتحليل الاجتماعي والمؤسسي لعمليات التبادل وتوزيع الثروة. فبالرغم من تحيزات الكلاسيك إلى جانب رأس المال في تحليلهم، فإنَّ الثغرات التي أغفلوها، والتي فتحت الباب لنقاد الرأسمالية، ينبغي أنْ تُغلَق إلى الأبد، عن طريق الفصل القسري للاقتصاد من زمرة العلوم الاجتماعية، وإلحاقه بالعلوم الفيزيائية والرياضية عن طريق المحاكاة. لقد كان هذا السلخ هو أكبر تحيز معرفي عمدي عرفه علم الاقتصاد في تاريخه، وتبيَّن بعده كيف تحوَّل الاقتصاديون إلى كهنة جدد لخدمة الرأسمالية الاحتكارية المتصاعدة من دون أنْ يُقدِّموا شيئاً لإقامة نظرية في عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص، التي اختفى الحديث عنها، ليحل محلها الكثير من المعادلات، والقليل من المعنى.

---

[٤٧] زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سابق، ص٢٩٢.

[48] Keuzenkamp, Hugo A. *Probability, Econometrics and Truth The methodology of econometrics.* Cambridge: Cambridge University Press, 2004, p vii.

يُذكَر أنَّ التحيز المعرفي عند الاقتصاديين الحديين يكمن في طريقة كتابتهم، فقد اقتنعوا أنَّ الاستمرار في الكتابة في الموضوعات الاقتصادية باستخدام اللغة التي يفهمها الرجل العادي، لا بُدَّ أنْ يثير لديه تساؤلات تعود به إلى سؤال الأخلاق في توزيع الدخل والتباين في الثروة. ولهذا، فقد اختُزِل الواقع في لغة صماء مجردة عندما اختُرِعت فكرة المنفعة الحدية والندرة النسبية بديلاً عن نظرية العمل في القيمة عند الكلاسيك، التي استغلها الماركسيون والاشتراكيون الطوباويون ليلهبوا عواطف العمال، ويحرضوا النقابات على أصحاب رأس المال. وعلى هذا، فإنَّ الفلسفة الحدية كانت تهدف إلى وضع نظرية في التوزيع تُبرِّر علاقات الاستغلال في النظام الرأسمالي، وتصرف العقول عن التفكير في علاقات التبادل غير الإنسانية التي تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم مع تركُّز المال في أيدٍ قليلة.

وقد برز تحيز الحديين في نظرية التوزيع عن طريق لعبة الإنتاجية الحدية The Marginal Productivity التي يقصد بها الزيادة التي تطرأ على الناتج الكلي نتيجة إضافة وحدة جديدة من عنصر ما من عناصر الإنتاج، وبقاء عناصر الإنتاج الأخرى على ما هي عليه. وإذا كانت عناصر الإنتاج الأربعة (العمل، رأس المال، التنظيم، الأرض) هي التي تُحدِّد التوزيع وَفق نظرية ساي Say فإنَّ الأجور والأرباح والفوائد لا تتحدَّد تبعاً للإنتاجية الحقيقية، وإنَّما وفق الإنتاجية الحدية؛ فليس لصاحب أيِّ عنصر من عناصر الإنتاج أنْ يحتج بضآلة عائده في عملية التوزيع إذا كانت إنتاجيته الحدية منخفضة.[٤٩]

والغريب في هذا التحليل أنَّه يوهم بأنَّ الأجواء السائدة أيام الحدّيين هي أجواء المنافسة الكاملة، في حين أنَّ التحليل الحدّي ظهر في مرحلة تغوُّل الاحتكارات وتحكُّمها في السوق، وبهذا يظهر مدى التحيز المعرفي للاقتصاديين الجدد الذين أرادوا تجريد العمال من قوتهم الاجتماعية بافتراض الرجل الاقتصادي المستقل بنفسه عن غيره، الذي يشبه الآلة أو الحيوان على أحسن تقدير، ولا تربطه علاقة اجتماعية ببني جنسه؛ فهو إنسان

[49] Piketty, Thomas. *Capital in the Twenty First Century, translated by Arthur Goldhammer*. Massachusetts: The Belknap Press of Harvard University Press, 2014, p330.

نمطي ليس له انتماء طبقي أو اجتماعي أو روحي، ويتحدَّد سلوكه بمقدار دخله النقدي الذي يُحقِّق له التوازن عندما تتوازن المنافع الحدية لوجوه إنفاقه المختلفة. وهكذا حدَّدت النظرية الحدّية مواصفات إنسان الأكثرية المستهلك، الذي هو نفسه العامل، وهو نفسه المنتج، ولم تُحدِّد مواصفات إنسان الأقلية، الذي هو مالك رأس المال المحتكر الذي يخدمه هذا التحليل أيّما خدمة.

### ٣. التحيز في تفسير الفقر في النظرية الكينزية:

كان كينز في المرحلة الأولى من حياته كلاسيكياً محافظاً تماماً مثل أستاذه ألفرد مارشال، ولكنَّ أحداث الكساد الكبير زعزعت من ثقته في المُسلَّمات التي تعلَّمها، ولا سيما فرضية كفاءة السوق في التشغيل الكامل تلقائياً، وقانون ساي في أنَّ العرض يوجِد الطلب عليه؛ سواء أكان المعروض سلعةً، أم عملاً. فقد تبيَّن في أثناء أزمة الكساد الكبير، في بداية العقد الثالث من القرن المنصرم (١٩٢٩م)، التي كان يسودها فكر المدرسة النيوكلاسيكية، والتي بقيت مُصِرَّة على موقفها الأرثوذكسي؛ أنَّ النظام الرأسمالي قادر على تجاوز محنته في الأجل الطويل، لكنَّ أوضاع الناس لم تكن تحتمل حلولاً يجلبها الأجل الطويل إذا صحَّت نبوءة الكلاسيك الجدد، وكان الوضع كما وصفه رون شارنو Ron Chernow حين قال: "تحوَّلت وول ستريت إلى مدينة أشباح، وأعلنت المؤسسات المالية أياماً في كل شهر سمَّتها أيام التفاح، تبيح لسماسرتها المُتعطِّلين عن العمل استكمال دخلهم من بيع التفاح في الطرقات."[٥٠]

في ظل هذا الواقع، تأكَّد كينز أنَّ تمسُّك الاقتصاديين المُتعنِّت بفرضياتهم المتحيزة سوف يقضي على النظام الرأسمالي، ويذهب معه كهنته من الاقتصاديين التبريريين، فما من أحد يملك صبر هؤلاء الاقتصاديين لانتظار المدى الطويل؛ لأنَّه "في المدى الطويل سنكون كلنا في عداد الموتى."[٥١] ولهذا، رأى كينز أنَّه يتعيَّن على الحكومة أنْ تساهم

[50] Chernow, Ron. *The House of Morgan: An American Banking Dynasty and the Rise of Modern Finance*. New York: Grove Press, 2010, Chap 18.

[51] Keynes, John Maynard. *The collected writings of John Maynard Keynes- Volume IV a Tract on Monetary Reform.* New York: Cambridge University Press, 2013, p65.

بفاعلية في إزالة نقص الطلب عن طريق التمويل بالعجز لإصلاح الاختلالات التي خلَّفتها الاحتكارات. بيد أنَّ عمل كينز لم يتطرَّق إلا إلى جانب واحد من الاختلالات، هو جانب البطالة والتوظُّف؛ لذا رسم مهمة للحكومة هي إيجاد الطلب الفاعل عن طريق السياسة المالية. وقد فعلت الوصفة الكينزية فعلها في سدِّ الثغرات التضخمية والانكماشية خلال مرحلة الكساد، وولَّدت -بقصد أو بغير قصد- الثقة بأنَّ كساداً طويل الأمد مثل كساد ثلاثينيات القرن العشرين هو ضرب من الماضي لن يتكرر، وأنَّ وصفة كينز قد تتحوَّل إلى حل دائم لأزمات الرأسمالية، وتحقيق التوظيف الكامل، ونذكر في هذا المقام عبارة "إنَّنا كلنا كينزيون الآن" التي صكَّها ميلتون فريدمان، ثم نسبها إلى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون[٥٢] Richard Nixon، وهي تورية استعملها فريدمان لِلَمْزِ التوجه الكينزي؛ لأنَّ عبارة نيكسون مستعارة من عبارة أخرى شهيرة للسياسي البريطاني وليام فيرنون هاركورت: William Vernon Harcourt "إنَّنا كلنا اشتراكيون الآن."[٥٣] وربَّما كان فريدمان يقصد أنَّ الأفكار الكينزية ما هي إلا نزوة مؤقتة سيتجاوزها الزمن مثلما تجاوز الأفكار الاشتراكية قبلها، ثم يعود التاريخ إلى مجراه الطبيعي الليبرالي كما تُصوِّره النظرية الاقتصادية.

والواقع أنَّ كينز لم يكن اشتراكياً قطُّ، ولم يتطرَّق إلى المعايير التي يمكن بها تخصيص الإنفاق المتصل بالقطاع العام؛ أي الأولويات التي ينبغي التصدي لها، فقد كان العلاج الرئيس في وصفته هو المحافظة على إجمالي الطلب عند مستوى العمالة الكاملة، بحيث يمكن للحكومات تحقيق ذلك بزيادة (أو تخفيض) الإنفاق على أيِّ باب من أبواب النفقة، مثل: الدفاع، والهياكل الأساسية، والتعليم، والصحة، والرفاهية؛ إذ لم يكن كينز مهتماً بمسألة الأولويات، وكان يرى أنَّ النظام الرأسمالي إنَّما فشل فقط في حلِّ مشكلة البطالة، وأنَّه حلَّ مشكلة تخصيص الموارد وتوزيع الدخل حلّاً مناسباً؛ لذا أشار كينز فقط إلى تعديل طفيف للنظام الرأسمالي حفاظاً على التشغيل الكامل، ولم يكن يعتقد بوجود

[52] Friedman, Milton. "We Are All Keynesians Now". *Time*, (December 31, 1965).

[53] Cannon, john.et al. *The Oxford Companion to British History*. Oxford: Oxford University Press, 2015, p439.

حاجة إلى تغيير الخصائص الأخرى للرأسمالية التي لا تتعارض مع تحقيق التشغيل الكامل.[٥٤]

وبهذه الاختزالية المفرطة اعتقد كينز أنَّه أصلح النظام الرأسمالي، وأنَّ الآثار المدمرة التي تركها في تخصيص الموارد وحالة الفقر والبطالة قد زالت إلى غير رجعة. وهذا التفاؤل الكبير هو الذي جعله يخلع وصف النظرية العامة على كتابه الشهير. ومن الجدير ذكره أنَّ الاختزالية هي سمة أساسية من سمات التحيز المعرفي. فإذا كان الحديون قد اختزلوا الواقع بالإفراط في استخدام النماذج الرياضية والتجريد فإنَّ كينز اختزل أزمة النظام الرأسمالي في نقص الطلب، الذي يمكن دفعه وإزالته فقط بالسياسات المالية الحكومية. وكأنَّ العطل في النظام الرأسمالي عند كينز يشبه عطل سيارة ضعفت بطاريتها، وأصبحت بحاجة إلى دفع خارجي مؤقت فحسب لتستأنف سيرها من جديد.

### ٤. تحيزات علم اقتصاد ما بعد كينز في تفسير الفقر:

يمكن القول إنَّ الفكر الاقتصادي لما بعد كينز لم يكن سوى فروع مختلفة التسميات للمدرسة الكلاسيكية الجديدة؛ فقد رجعت الأفكار القديمة التي انزوت فترة الركود إلى مكانها بعد ما خَفَتَ الزخم الكينزي. وإذا خُيِّل وجود فكر جديد فما هو إلا اهتمام هذا التيارات بالتحليل الاقتصادي الكلي، بعد ما كان اهتمامهم يتركَّز غالباً على التحليل الجزئي. بيد أنَّ التحليل الكلي لتلك المدارس لم يُفرِز أيَّ تقدُّم لقضية الفقر والتفاوت. والجديد في الأمر أنَّ التحليل أصبح يُركِّز على جوانب معينة من الواقع الاقتصادي، وجعل التركيز عليها وعلاجها حلّاً للمشكلة كلها.

أمَّا اقتصاديو مدرسة شيكاغو فقد عزوا الاختلالات الاقتصادية من بطالة وتدهور في الدخل وتباين في توزيع الثروة إلى عوامل نقدية، ورأوا أنَّ علاجها يكون باستخدام أدوات السياسة النقدية. كان ميلتون فريدمان من أبرز رواد هذه المدرسة، وقد بالغ في وصف أثر النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، حتى تحوَّل العامل النقدي

[٥٤] شابرا، محمد عمر. **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، ترجمة: محمد زهير السمهوري، عمّان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، والمعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، ١٩٩٦م، ص٩٤-٩٥.

عنده إلى فرضية أساسية في تحليل أيِّ ظاهرة اقتصادية. وكان الغرض الرئيس من الإصرار على العامل النقدي هو العودة إلى الوراء، ومسح آثار السياسة الكينزية التي أهملت السياسة النقدية؛ إذ لا يوجد أيُّ جديد علمي في التحليل النقدي سوى كونه تحيزاً وثورةً مضادةً للتحليل الكينزي لمصلحة التحليل النيوكلاسيكي.[٥٥]

وتأسيساً على ذلك، هاجم النقديون منحنى فيلبس الذي بيَّن وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وساعدهم على الهجوم بروز ظاهرة الركود التضخمي Stagflation التي تعني وجود البطالة في ظل التضخم، وهو ما عجزت الكينزية عن إيجاد حلٍّ له، فاستشرى الفقر والغلاء والبطالة، وانتهز النقديون الفرصة ليعلن فريدمان حلّاً جديداً يرتكز على منحنى فيلبس عمودي مناقض للمنحنى الذي اعتمده الكينزيون، وقصد بهذا التفسير الجديد إبراز مفهومه عن معدل البطالة الطبيعي الذي يُمثِّل رجوعاً التفافياً لمنحنى العرض والطلب التقليدي، فأين توجد سوق عمل تنافسية فيها عرض وطلب بالنسبة إلى العمل يعتمد على الأجر الحقيقي؟ يُمثِّل معدل البطالة الطبيعي ببساطة وضع التوازن التنافسي، حيث يتساوى الطلب مع العرض. وهكذا، فإنَّ وصف "الطبيعي" في البطالة ليس سوى تحيز يؤول إلى إعفاء الحكومات وصنَّاع القرار من عبء السعي إلى التوظُّف الكامل؛ لأنَّ هذا الهدف سيؤدي حتماً عند النقديين إلى زيادة التضخم.[٥٦]

وقد حمَّل النقديون المُتعطِّلين عن العمل مسؤولية البطالة. فبحسب فريدمان، فإنَّ البطالة في البلدان الرأسمالية هي من نوع البطالة الاختيارية الناجمة عن رفض هؤلاء العمل بالأجر الحقيقي الذي تعرضه السوق؛ لذا فهم يُفضِّلون إعانات البطالة والضمان الاجتماعي على العمل بأجر أقل. وهكذا، عاد الاقتصاديون أدراجهم مرة أخرى إلى

[55] Friedman, Milton. "The Counter-Revolution in Monetary Theory". *Institute of Economic Affairs*, (1970): pp1-14.

[56] Arnold, Roger A. *Macroeconomics*. Mason, Ohio: South-Western Cengage Learning, 2008, pp335-336.

قانون ساي Say Law الذي يُؤَكِّد جانب العرض، ثم النفقات بوصفها العامل الحاسم في مضاعفة الإنتاج، وزيادة نسبة العمالة أو خفضها.[٥٧]

لم يكن هذا التحوُّل علمياً مثلما حاول الاقتصاديون إظهاره بتغيير مقررات الاقتصاد في الجامعات والمدارس والمقالات المنشورة بالمجلات الأكاديمية، وبمنح الجوائز العالمية مثل جائزة نوبل لاقتصاديين غالبيتهم نيوليبراليين،[٥٨] وإنَّما كان في الواقع تحيزاً جديداً لمصلحة الاحتكارات والشركات المتعددة الجنسيات. ففي بداية السبعينات من القرن العشرين اشتد نشاط تلك الشركات بمعدل يفوق كثيراً معدل انتشارها في العقود السابقة، وأصبح مألوفاً إغلاق شركة عملاقة مصانعها في دولة لتفتح بديلاً لها في دولة أخرى، إذا رأت أنَّ مستوى الأجور أو معدلات الضرائب في دولة ما أنسب لها من دولة أخرى، فدخل عمال الدول الفقيرة في منافسة مع عمال الدول الغنية، وأصبح سهلاً أنْ تنقل شركة كبيرة أعمالها، مُوفِّرةً فرص عمالة جديدة في الدول الفقيرة على حساب ارتفاع معدل البطالة في موطن الشركة الأصلي، وبدأ الحديث يكثر ويتكرَّر عن الخصخصة (أي بيع شركات ومشروعات مملوكة للدولة إلى القطاع الخاص) لإيجاد فرص جديدة للربح. وفي حال تعذَّر الحصول على استثمار جديد أمكن التعويض عن ذلك بشراء حصيلة استثمارات سابقة، بل تكرَّرت ظاهرة الانقلابات العسكرية أو السياسية تِباعاً في دول العالم الثالث، ليتبيَّن بعد ذلك أنَّها كانت لحساب شركة، أو مجموعة من الشركات العملاقة، أو لأشخاص نافذين، بمَن فيهم المستشارون الاقتصاديون أنفسهم.

وهنا، يمكن لنا طرح السؤال مرة أخرى: هل كان لهذا التحوُّل في النظرية الاقتصادية من الطلب إلى العرض علاقة وثيقة بمصالح الشركات الدولية العملاقة في وضع حدٍّ لنمو النقابات العمالية، وإضعاف الدولة والتمكين لهذه الشركات بالحلول محلها في امتلاك الأصول ورفع القيود المفروضة على حركات الشركات؟ توجد دلائل قوية على هذا التحوُّل

---

[57] Freedman, Craig F. *Chicago Fundamentalism, Ideology and Methodology in Economics.* World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd, 2008, pp199-222.

[58] Plehwe, Dieter.et al. *Neoliberal Hegemony a Global Critique.* London and New York: Routledge, 2006, p27.

الأخير في النظرية الاقتصادية الكلية، بيد أنَّنا بصدد مثال آخر على تجاهل علم الاقتصاد قضية الفقر والتباين، ومحاولته اختزالها في تفسيرات آلية نفعية بسيطة، وأسبقية المصالح الخاصة على التفكير النظري، أو أسبقية التحيز على العلم.[٥٩] وحتى نظرية التوقعات الرشيدة أو العقلانية، وهي النظرية التي عارض أنصارها توجُّه فريدمان والنقديين في تفسيراتهم للبطالة ونقص التوظُّف، لم تكن في الواقع بديلاً عنها، وإنَّما كانت وجهاً آخرَ فحسب للمدرسة النيوكلاسيكة النفعية الجديدة، لكنَّه وجه ما بعد حداثي يؤمن بالديناميكية الشديدة بين المتغيرات، وأنَّ السياسات المنظمة الشديدة الثبات لا يمكنها مجارات التغيرات السريعة في الواقع الاقتصادي.[٦٠]

## رابعاً: النموذج الكامن وراء تحيزات المدرسة السائدة في علم الاقتصاد في تفسير الفقر

يرى ستيف كين Steve Keen أنَّ سبب التحيز في علم الاقتصاد يعود إلى سلوك تُغذِّيه وتدفعه أيديولوجيا كامنة مترسخة في أذهان الاقتصاديين، هي أعمق من أنْ تكون مرضاً شخصياً وعرضياً لبعض الاقتصاديين؛ إنَّها تعاليم تَشرَّبوها من الطريقة التي تعلَّموا بها، والتي صبغتهم بالميزات السلوكية للمتعصب بدلاً من ميزات المفكرين النزيهين.[٦١] فقد توارث الاقتصاديون فلسفة الأنوار، وهيمنت على طريقة تفكيرهم، وشكَّلت ذهنية غالبيتهم، وصبغت هذه الفلسفة مكونات النموذج الكامن في أذهان الاقتصاديين الذي يجعلهم يتجنبون الخوض في قضايا الفقر والتباين، أو يختزلونها –على الأقل– في تفسيرات بسيطة أو بدهية لا تعكس التعقيد الحقيقي لأكبر المشكلات التي لازمت التاريخ الاجتماعي للجنس البشري. وتتلخَّص مكونات هذا النموذج فيما يأتي:

[٥٩] أمين، **فلسفة علم الاقتصاد**، مرجع سابق، ص١٧٩–١٨٠. انظر أيضاً:

- Flandreau, Marc. *Money Doctors, the experience of international financial advising 1850–2000*. London and New York: Routledge, 2003, p180.

[60] Ruccio, David F.et al. *Postmodern Moments in Modern Economics*. New Jersey: Princeton University Press, 2016, p91.

[61] Keen, Steve. *Debunking Economics –The Naked Emperor Dethroned*. London-New York: Zed Books, 2011, p xvi.

### ١. النزعة العلموية:

النزعة العلموية Scientism وإنْ تبدَّت في شكلها المتطرف في فلسفة الوضعيين المنطقيين في النصف الأول من القرن العشرين، فإنَّها لم تكن نزعة خاصة بهذا المذهب فحسب، بل كانت توجُّهاً شائعاً في أوروبا –ولا سيما في جزئها الغربي منذ القرن الثامن عشر– هيمن على المعارف الاجتماعية كلها، مثل علم الاقتصاد الذي وُلِد في عصر يؤمن بوحدة العلوم ووحدة مصدر المعرفة، وكانت فيزياء نيوتن قد تحوَّلت إلى لاهوت معرفي يفرض على جميع المعارف أنْ تنسج على منواله، ولم يعد مستغرباً تفسير عالم الإنسان تماماً مثلما يُفسَّر عالم المادة والأشياء. وقد حاول علم الاقتصاد أنْ يظهر في شكل علموي يتوافق مع نمط عصر الحداثة، وعقيدة المنهج العلمي التي يُطلِق عليها بعضهم اسم وجهة النظر المتلقية في النظريات العلمية the received view of scientific theories،[٦٢] وهي مزيج من الوضعية المنطقية والسلوكية والعملياتية والنموذج الافتراضي الاستدلالي للعلم. وكانت الفكرة المهيمنة على علم الاقتصاد منذ أنِ اكتملت ملامحه هي أنَّ جميع المعارف الموثوقة تتبع نموذجاً قائماً على فهم أجزاء معينة من فيزياء القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وهي رؤية ذات طابع حداثي تعترف فقط بتلك المعرفة التي تراها مرتفعة عن الشك.[٦٣]

بيد أنَّ المفارقة تكمن في أنَّ التيار الأساسي في علم الاقتصاد لا يزال يعتقد بهذه الموضوعية المتلقية التي يصفها عبد الوهاب المسيري بأنَّها موضوعية التصوير الفوتوغرافي؛ وذلك أنَّها تستند إلى وجود علاقة قائمة بين أجزاء الأشياء المدركة، وقدرة الناس جميعاً على إدراك هذه العلاقات بالطريقة نفسها لو تهيَّأ لهم الموقف الصحيح لإدراكها. وهكذا، يبدو أنَّ النموذج الإدراكي الكامن خلف مفهوم الموضوعية يساوي بين العقول كلها.[٦٤]

---

[62] McGrew, Timothy.et al. *Philosophy of Science: An Historical Anthology.* Blackwell Publishing Ltd, 2009, p315.

[63] Mccloskey, Donald N. "The Rhetoric of Economics". *Journal of Economic Literature*, V. XXI, (June 1983):p484.

[٦٤] المسيري، **الموضوعية والتلقين**، مرجع سابق، ص٢٤–٢٥.

والحقيقة أنَّ هذا الموقف المعرفي الاختزالي لن يصل أبداً إلى تشخيص قضية مركَّبة مشحونة بأعباء المدرك الأخلاقي مثل قضية الفقر التي تُعَدُّ أقدم من علم الاقتصاد، ومن الرأسمالية نفسها.

### ٢. الفلسفة النفعية:

مذهب المنفعة Utilitarianism هو نزعة في الأخلاق المعيارية تطورت بوجه خاص في البلدان الأنجلوساكسونية ضمن نسق معقد من التبرير التجريبي العقلاني للقيم. أمَّا في الجانب الجرماني من أوروبا فقد ظلت المقاربة التجريبية للأخلاق النفعية مغلقة بصورة واسعة، ربَّما بسبب التأثير الكبير للفلسفة الكانطية القائمة على فكرة الواجب والاعتقاد، في مقابل النفعية التي هي فلسفة خالصة للنتائج.

يقوم مذهب المنفعة على فكرة أنَّ الفعل لا يأخذ قيمته بناءً على بواعثه، وإنَّما على نتائجه. ومذهب المنفعة ليس جديداً من حيث وجوده؛ لأنَّ سمات التفكير النفعي تعود إلى العصور القديمة (أفلاطون، أرسطو، أبيقور). وقد ظهر الفكر النفعي بالغرب في كتابات دافيد هيوم David Hume، وكلود أدريان هلفيتيوس Claude-Adrien Helvétius وسيزار بكاريا Cesare Beccaria، لكنَّ البروز الكبير للنفعية كان على يد جيرمي بنتام Jeremy Bentham في عمله الشهير "مقدمة لمبادئ الأخلاق والتشريع" An Introduction to the Principles of Morals and Legislation (1780)، الذي أفرز أسس النفعية الكلاسيكية، ثم توالت بعدها أعمال جون استيوارت ميل John Stuart Mill، ولا سيما كتابه "النفعية" Utilitarianism (1861)، وهنري سدجويك Henry Sedgwick ضمن كتاب "مناهج علم الأخلاق" The Methods of Ethics (1874).

تُعَدُّ النفعية نظرية أخلاقية غائية Teleological Ethical Theory، تقع على النقيض تماماً من أيِّ نظرية في الواجب الأخلاقي Deontological Theory، مثل النظرية الأخلاقية الكانطية التي تحوي نظاماً قيمياً مُطلَقاً وصارماً في الصحة، يعمل لغايات تُعنى بقيم الواجب فحسب، من دون النظر إلى النتائج التي تنتهي إليها هذه

الأفعال. وترى النفعية أنَّ هذه النظرة تعمل مثل تعويذة لتعمية الواقع، وتُهمِل تقلبات الحياة، وحتى الحاجات الإنسانية. ولأنَّ تحليل نتائج الأفعال مركزي في التفكير النفعي؛ تقيس النفعية نوعية الفعل بنوع النتائج المترتبة عليه، لا بتوافقه مع القواعد الأخلاقية. وعلى هذا، تقاس الأفعال بناءً على نتائجها؛ أي إنَّه لا يُحكَم على صحة الفعل أو خطئه بناءً على علله الذاتية، وإنَّما بحسب أثره في الناس الذين أحدثوه. وفي نهاية المطاف، تنتهي الفلسفة النفعية إلى أنَّه لا يوجد فعل حسن أو قبيح لذاته، وأنَّ المقاصد التي تستبطنها تلك الأفعال ليست بذات أهميةٍ مقارنةً بنتائجها غير المقصودة، وبينما يكون الفعل حسناً إذا ارتبط بالنتائج، يكون الفعل سيئاً إذا جاء بإضافة معاكسة لتلك النتائج.[٦٥]

وبالرغم من أنَّ علم الاقتصاد حاول منذ نشأته أنْ يستعمل مصطلحات الطبيعيين ليبدو موضوعياً، فإنَّ حججه أساساً كانت ذات طبيعة نفعية، بدءاً بآدم سميث والفيزيوقراطيين الفرنسيين، وانتهاءً بيومنا هذا؛[٦٦] وذلك أنَّ الثقة المفرطة في عدالة اليد الخفية للسوق، وأنَّها قادرة على تحويل الأنانية والمصلحة الذاتية إلى إنصاف ومصلحة جماعية تزيل الفوارق وتمحو الفقر، ليست سوى تعبير مُنمَّق عن الفلسفة النفعية التي سيعتنقها علم الاقتصاد من دون رجعة، ويمكن أنْ نقرأ ذلك بوضوح في قول سميث: "إنَّنا لا نتوقع غذاءنا من إحسان الجزَّار، أو صانع الجِعَة، أو الخبَّاز، وإنَّما نتوقعه من عنايتهم بمصلحتهم الخاصة. فنحن لا نخاطب إنسانيتهم، وإنَّما نخاطب حبهم لذواتهم." ثم يضيف قائلاً: "إنَّ الفرد في هذه الحالة كما في حالات أخرى تقوده يد خفية نحو تحقيق غاية لم تكن جزءاً من مقصده... وأنا لم أعرف أبداً أنَّ خيراً كثيراً تحقَّق على أيدي مَن يسعون إلى الخير العام، فذلك في الحقيقة تصنُّع ليس شائعاً بين التجار."[٦٧]

---

[65] Mathis, Klaus. *Efficiency Instead of Justice? Searching for the Philosophical Foundations of the Economic Analysis of Law.* Springer, 2009, pp103-104.

[66] Robbins, Lionel. *The theory of economic policy in English classical political economy.* UK: Palgrave Macmillan, 1978, p48.

[٦٧] جالبريث، جون كينث. **تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر**، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد٢٦١، سبتمبر ٢٠٠٠م، ص٧٧-٧٨.

يتبنى علم الاقتصاد العقيدة النفعية بصورة رسمية مع الكلاسيكيين الجدد، ولا سيما المدرسة الحدية التي بنت تحليلها كله على فكرة المنفعة، وأصبحت هي الافتراض الأساس في مسألة الرفاه وزوال الفقر.[٦٨] والواقع أنَّ الفلسفة النفعية ما هي إلا تبرير لعلمانية علم الاقتصاد الذي يرفض فكرة المسؤولية الأخلاقية عن فقر الآخرين، ويحاول أنْ يوجد دليلاً حتمياً على جدارة الفقراء بفقرهم. ومثل هذا التحيز النفعي يبتعد بعلم الاقتصاد عن الواقع الحقيقي للإنسان، ويُهمِّش البُعْد الأخلاقي تماماً في أيِّ نقاش يدور حول الفقر، بل إنَّ النفعية هي رافد كبير للنسبية الأخلاقية التي لا تعترف بالمُطلَقات، ومدخل واسع للذاتية الأخلاقية؛ لأنَّ ما ينفع شخصاً ما ليس بالضرورة أنْ ينفع الجميع، ما دام مقياس المنفعة ذاتياً وسيكولوجياً مثلما يقول الاقتصاديون. ويمكن اعتبار مذهب الذرائع (البراجماتية) النسخة الأمريكية لمذهب المنفعة، فقد كرَّر مقولاتها، وجرَّد الأخلاق من طابعها المُطلَق؛ بأنْ جعلها نسبية ذاتية تقاس بمنفعة الأفراد المباشرة.

### ٣. الداروينية الاجتماعية:

أدّت النزعة العلموية مع فلسفة المنفعة إلى إزاحة العبء الأخلاقي عن الاقتصاديين تجاه قضايا تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للدخل والثروة؛ بأنْ جعلت الأمر الواقع هو العدالة مهما بدا لنا خلاف ذلك، ما دام كل شيء يسري وَفق القوانين الطبيعية لآلة السوق، وعلى الجميع الرضا بحكم الطبيعة؛ فهي التي تختار مَن يستحق المكافأة، ومَن يستحق الحرمان. والمشهور أنَّ نظرية داروين في الاصطفاء الطبيعي قد وُظِّفت في علم الاقتصاد بوصفها مُبرِّراً نظرياً لمفهوم "العدالة الاجتماعية العلمية" الجديد عن طريق معالجتها على أساس أنَّها مبادئ للأخلاق العالمية، بالرغم من أنَّ هاربرت سبنسر Herbert Spencer، وليس داروين، هو رائد ما سُمِّي بالداروينية الاجتماعية، وهو الذي قدَّم للعالم العبارة الخالدة "البقاء للأصلح".[٦٩] ومن جهة أخرى، فإنَّ دارون نفسه أقرَّ في

---

[68] Samuels, Warren J. *Neoclassical Economic Theory, 1870 to 1930.* Dordrecht, the Netherlands: Kluwer Academic Publishers, 1990, p32.

[٦٩] جالبريث، **تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر**، مرجع سابق، ص١٣٧.

مقدمة كتابه "أصل الأنواع" أنَّ قانون الصراع من أجل البقاء الذي لاحظه في عالم الطبيعة الحيواني والنباتي قد أقرَّه الاقتصاديون الكلاسيكيون قبله في عالم الإنسان؛ إذ يقول: "إنَّه مذهب مالتس المُطبَّق على كامل مملكة الحيوان والنبات؛ لأنَّ كثيراً من أفراد الأنواع المختلفة وُلِدت بعدد أكثر مما يُمكِّنها من البقاء. ونتيجةً لذلك؛ يتكرَّر وقوع التناحر بين العضويات من أجل الوجود، ويتبع هذا السبيل كل الأحياء. وأيُّ تغيُّر يحدث لآحاد هذه الأنواع وإنْ يكن ضئيلاً، فهو مفيد له في ظل الظروف المتغيِّرة والمعقَّدة، ليأخذ حظاً أوفرَ من البقاء، ويكون بذلك قد انتُخِب طبيعياً. وعن طريق المبادئ الصارمة للوراثة، فإنَّ أيَّ صنف يختار سوف يجنح إلى التكاثر وَفق شكله المعدل الجديد."[٧٠]

والحقيقة أنَّ مالتس كان داروينياً قبل داروين نفسه، ونجد ذلك بوضوح في كتابه "بحث في مبادئ السكان"؛ إذ يُؤكِّد أنَّ: "أولئك الذين وُلِدوا بعد تقاسم الملكيات إنَّما يقدمون على عالم انتهت ملكيته، وإذا لم يدعمهم الآباء –إذا أخذنا أسرة كبيرة جداً– ولم يتمكَّنوا من منحهم ما يكفي لدعمهم، فما عساهم أنْ يفعلوا في عالم كل ما فيه مملوك للغير؟ يمكننا تصور الآثار المدمرة التي قد تحدث إذا حُقَّ لأيِّ شخص الحصول على حصة مساوية لحصص الآخرين من أراضيهم، في حال لم تكفِه حصته التي تخصه من أراضي أسرته. إنَّه لا يحق بأيِّ حال من الأحوال أنْ يطلب جزءاً من فائض إنتاج الآخرين باسم واجب العدالة. وتُظهِر القوانين الصارمة للطبيعة أنَّ بعض البشر لا بُدَّ أنْ يعانوا الفقر، وهؤلاء هم سيئوا الحظ من الناس الذين خسروا اللعبة في اليانصيب الكبير للحياة؛ لأنَّ عدد طالبي الموارد يتجاوز المعروض."[٧١]

لقد حوَّل الداروينيون الاجتماعيون داروين إلى رمز، وجعلوه رأس حربة في نوع جديد من أخلاق الأخوة والتضامن العالميين، وأصبح الداروينيون الاجتماعيون من علماء

---

[70] Darwin, Charles. *On the Origin of Species.* New York: Oxford University Press Inc, 2008, p7.

[71] Malthus, Thomas. *An Essay on the Principle of Population.* Electronic Scholarly Publishing Project, 1998, pp 63-64.

الاجتماع أمثال هاربرت سبنسر، والاقتصاديون المتحمسون للتنافسية المفترسة المستمدة من قانون الناب والمخلب tooth and nail هم حواريي السيد داروين.[٧٢]

وبالرغم من أنَّ النزعات الثلاث (العلموية، النفعية، الداروينية الاجتماعية) تبدو مختلفة من حيث التوصيف، فإنَّها تُعبِّر من حيث الجوهر عن رؤية واحدة هي اختزال الإنسان في جانبه المادي، وتهميش الجوانب الأخرى؛ قصْد السيطرة عليه، وصَلْبه على مثلث الآلية العلموية والذرائعية النفعية والداروينية الاجتماعية. والملاحَظ أنَّ عالَم داروين هو عالَم مستمر مغلق لا ثغرات فيه، ولا فراغات، ولا مسافات؛ فكل حلقة تؤدي إلى التي تليها تماماً كما هو حال عالَم نيوتن؛ إذ تُحرِّك كل عجلة العجلة التي بجوارها، بحيث يصح وصف داروين بأنَّه نيوتن العلوم البيولوجية، حيث تؤدي اليرقة إلى القرد، والقرد إلى الإنسان بطريقة آلية تماماً، مثلما تتحرك الأجسام تحت تأثير قانون الجاذبية[٧٣].

إنَّ محاولة تقريب الإنسان من الآلة تارةً، ومن الحيوان تارةً أخرى في النموذج المنهجي الكامن عند الاقتصاديين، هي استعارات مجازية متحيزة أوجدتها منظومة الحداثة الغربية وَفق صورة النموذج الفرضي الاستنتاجي للعلم-hypothetico deductive model of science، وليست حقائق علمية. فقد عجز داروين عن إيجاد تفسير علمي لكيفية الانتقال من القرد إلى الإنسان، وسمَّى هذه الحلقة المفقودة طفرة Sport، ثم بنى داروين أطروحته من دون أيِّ دليل مادي، ومن دون العثور على الحلقة المفقودة. وبوجه عام، فإنَّ التطور الدارويني ليس نوعاً مختلفاً منطقياً من الناحية النظرية عن الميكانيكا النيوتونية أو نسبية أينشتاين. وبالرغم من ذلك، يمكن القول إنَّ القانون العام للتفسير العلمي بمخرجاته الطبيعية لا يمكنه أنْ يستوعب بسهولة نظرية داروين في التطور.[٧٤]

---

[72] Taguieff, Pierre-Andre. *The Force of Prejudice on Racism and its Doubles,* Translated by Hassan Melehy. University of Minnesota Press, 2001, p53.

[٧٣] المسيري، عبد الوهاب. **الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان**، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٢م، ص٩٨.

[74] Blaug, Mark. *The Methodology of Economics or How Economists Explain.* Cambridge: Cambridge University Press, Second Edition, 1992, pp 8-9.

وكان دعاة الداروينية الاجتماعية قد ذهبوا إلى أنَّ فرضية داروين هي نظرية وحقيقة علمية، ثم نقلوا هذه الفرضية من عالم الطبيعة إلى عالم الإنسان، فوظفت الداروينية الاجتماعية في التبرير المتحيز لأفكار القوة والهيمنة، وتبرير التباين بين الطبقات في المجتمع الواحد، وتبرير المشروع الإمبريالي الغربي على صعيد العالم أجمع. فالفقراء في المجتمعات الغربية وشعوب آسيا وإفريقية والضعفاء على وجه العموم، يتحملون مسؤولية فقرهم وحدهم؛ لأنَّهم أثبتوا أنَّ مقدرتهم على البقاء ليست مرتفعة. ولهذا، فهم يستحقون الفناء، أو الخضوع –على الأقل– للأثرياء ولشعوب الغرب الأقوى والأصلح.[٧٥]

**خاتمة:**

يُصِرُّ أتباع المدرسة السائدة في علم الاقتصاد على جعل مسألة الفقر قضية توزيع، والتوزيع مسألة موضوعية علمية محايدة قيمياً، ثم يتجنبون العبء الأخلاقي لواقع الفقر والتباين الشديد في توزيع موارد الأرض وثروات الشعوب. وقد تعامل هؤلاء مع الإنسان بمنهج يصلح لدراسة الجماد والآلات، ولكنَّه لا يصلح بأيِّ حال للتعامل مع البشر؛ إذ أصرُّوا على أنَّ السوق بمفهومها الرأسمالي هي التي تتولى توزيع المساهمات على عناصر الإنتاج، ومن ثم تُعَدُّ هذه العملية توزيعاً عادلاً وموضوعياً للثروة؛ لأنَّها تحدث بصورة طبيعية.

وقد تبيَّن أنَّ ما يَعُدُّه هؤلاء طبيعياً ليس سوى تحيز لفلسفة التيار السائد في العالم الرأسمالي بخصوص توزيع الثروة، وأنَّ هذه العلاقات يمكن أنْ تتغيَّر بتغيُّر النظام الاقتصادي القائم على علاقات اجتماعية، لا علاقات طبيعية حيادية، وأنَّ آليات السوق التي يتمسك بها علم الاقتصاد ليست سوى استعارة مجازية للتعبير عن العلاقات الموجودة في ظل واقع معين، وهي ليست موضوعية ولا دائمة، وإنَّما هي خاضعة لتحوُّل اجتماعي حدث، ولا بُدَّ أنْ يتبعه تحوُّل آخر حين يتحقق الإجماع المجتمعي على ضرورة التغيير.

لقد وفَّرت الفلسفات السائدة، ولا سيما النزعة العلموية والنفعية والداروينية الاجتماعية، غطاءً فلسفياً ونظرياً كثيفاً تستَّرت به التحيزات المعرفية في هذا العلم، إلى أنْ

[٧٥] المسيري، **الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان**، مرجع سابق، ص٩٩.

أعاقته تماماً عن تحليل الموضوعات الأساسية التي يُفترَض أنَّه تأسَّس من أجلها، وهي المتعلقة بالثروة، وتداولها، ونموها، وحركة المال في المجتمع. فالنزعة العلموية حالت بين علم الاقتصاد والمعالجة القيمية للثروة، ثم جنَّبته الخوض في القضايا الأخلاقية المرتبطة بالفقر والتباين، وأصبح الهاجس الكبير للاقتصاديين هو تحقيق أكبر تشابه ممكن بين علم الاقتصاد والعلوم الطبيعية والرياضية، ومثَّل ارتماء الاقتصاديين في أحضان الفلسفة النفعية نقطة فارقة بالنسبة إلى المدرسة السائدة في علم الاقتصاد، فيما يخص تحويل القضايا المعيارية الأخلاقية المرتبطة بالثروة إلى مسائل موضوعية مادية عن طريق منهج المحاكاة والتحويل، فتحوَّل الناس من الاحتكام إلى الأخلاق ذات الطابع المتعالي إلى المنفعة ذات الطابع الذاتي المبهم. ثم فتحت النفعية الباب واسعاً أمام الداروينية الاجتماعية لتُفسِّر طبيعة هذه الأخلاق النفعية، ومَن يملك حقَّ فرضها، وبات واضحاً أنَّ نظريات التوزيع في علم الاقتصاد لم تكن سوى رجْع صدًى للفلسفات التي رافقت ظهوره، وهي نفس الفلسفات التي برَّرت الإمبريالية الغربية والاستعمار، وعلاقات الاستغلال. لهذا كله، لا بُدَّ من استئناف البحث مُجدَّداً في قضايا الثروة والفقر والتباين، وَفق مناهج قائمة على الاجتهاد والنقد واستعمال مَلَكة الفهم لدى الإنسان، وعدم الاستسلام للمناهج المتحيزة التي تمسَّك بها علم الاقتصاد فمنعته من التطور.

وأول عمل يواجه الباحث في قضايا الفقر بمنأى عن أفكار المدرسة السائدة في علم الاقتصاد هو ضرورة إيجاد تعريف جديد للفقر غير تعريف الكتب الاقتصادية المدرسية التي تُرجِعه إلى آلية قانون Say في علاقات الإنتاج والتوزيع؛ لأنَّ هذا التعريف يستبعد دور المؤسساتinstitutions والنظم القائمة systems في تكوُّن ظاهرة الفقر، ويُهمِل دور المقارنة comparison في الشعور بحدَّة الفقر. وهذه المقارنة تأخذ طابعاً نفسياً وثقافياً تُهمِله المدرسة الاقتصادية السائدة أيَّما إهمال. وقد تحدَّث ابن خلدون في مقدمته عن عامل المقارنة بوصفه عاملاً مهماً في الشعور النسبي بالفقر؛ إذ قال: "ولقد شاهدت بفاس السُّؤّال يسألون أيام الأضاحي أثمان ضحاياهم، ورأيتهم يسألون كثيراً من أحوال الترف... ولو سأل السائل مثل هذا بتلمسان أو وهران لاستُنكِر وعُنِّف وزُجِر."[٧٦]

[٧٦] ابن خلدون، عبدالرحمن. **المقدمة**، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م، ص٢٨٥.

وفي عصر العولمة اليوم تزداد هذه المقارنة تعقيداً بفعل وسائط المعلومات التي سهَّلت الاستثارة والنزعة الاستهلاكية التي شوَّهت الحاجات الحقيقية التي تتناسب مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفرد والمجتمع؛ بأنْ وحَّدت نموذج المقارنة، فأصبح النموذج الاستهلاكي الغربي هو النموذج العالمي الذي ينبغي تعميمه، ومتوسط الدخل في الدول الغربية المتقدمة هو المعيار الذي ينبغي للبشر في العالم النضال من أجل قياس أوضاعهم عليه، من دون الالتفات إلى قدرة الأفراد أو المجتمعات –وحتى الطبيعة– على تلبية هذا المستوى من العيش لمعظم سكان الأرض.

فلا بُدَّ إذن من الإقرار بالتحيز القيمي في تعريف الفقر وتفسيره معاً، وأنَّه لا يمكن إيجاد تعريف علمي واحد للفقر يُنهي المشكلة من جذورها، بل إنَّ الفقر ظاهرة معقَّدة قديمة قِدم الإنسان على ظهر الأرض، ولا بُدَّ لكل ثقافة أو حضارة أو أُمة أنْ تجد لها تعريفاً وتفسيراً وعلاجاً لظاهرة الفقر يُمثِّل تحيزاتها، ويتناسب مع أهدافها، وآمالها، وقدراتها المادية والمعنوية، ووضعها التاريخي، وكذا رؤيتها للكون والحياة.